المحاضرة الرابعة

1 -مفهوم القيمة الإدارية :

لقد كانت آثار التحرير العشوائي للتجارة الخارجية في الجزائر سببا كافيا لتدخل الدولة في ضبط سياسة التقييم عن طريق وضع قيم إدارية (مفهوم القيمة حسب بروكسل) من قبل إدارة الجمارك التي تراها مناسبة حتى و لو لم تكن القيم موضوعية.إن المعطيات الاقتصادية التي ميزت السنوات الأولى من تحرير التجارة الخارجية فرضت على الدولة اتخاذ بعض الإجراءات في عملية الاستيراد باستعمال طريقة الاستيراد دون الدفع التي سمحت للمستوردين الخواص باستيراد السلع بأموالهم الخاصة دون صرفها إلى عملة صعبة بواسطة البنوك الجزائرية، حيث يقوم المستورد بدفع مستحقات المورد بوسائله الخاصة دون المساس بالعملة الصعبة للدولة. كما سمحت هذه الطريقة بظهور العديد من الممارسات الضارة بالاقتصاد الوطني مثل التهرب الضريبي بواسطة التقليل من القيمة المصرح بها أو تحويل الأموال إلى الخارج عن طريق تضخيم القيمة المصرح بها.

و لمواجهة هذه المخالفات قامت إدارة الجمارك ولهدف المراقبة و التحكم أكثر في القيم المصرح بها بتطبيق نظام القيم الإدارية للحد من أساليب الغش الممارس على القيم المصرح بها، كمرحلة أولى ثم حماية الإنتاج الوطني كمرحلة ثانية . حيث تعرف القيم الإدارية: بأنها عبارة عن قيم السلع المختلفة التي تضعها اللجنة الوطنية للتقييم و اللجنة الوطنية لحماية المنتوج الوطني، هذه القيم الإدارية تعتمدها إدارة الجمارك في عملية تقييم البضائع المستوردة لهدف حساب الضرائب و الرسوم الجمركية.

و مما تجدر الإشارة إليه أن القيم الإدارية ليست ثابتة بل هي محل مراجعة دورية و ذلك بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية المتعلقة بالأسعار السائدة في الأسواق الخارجية. كما أن إعداد القيم الإدارية يخص السلع الكمالية والسلع المستوردة التي هي محل غش و تلاعب ، و السلع التي تلحق ضررا بالإنتاج الوطني(خاصة السلع النهائية) و مما تجدر الإشارة إليه أيضا أن القيم الإدارية ستزول بمجرد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2 **مفهوم القيمة لدى الجمارك حسب المادة السابعة في منظمة الجات:** و قد تجسد ذلك من خلال تبني المادة السابعة من اتفاقية الجات وإدراجها في المادة 16 من قانون الجمارك المعدل و المتمم، التي تنص على أن القيمة لدى الجمارك هي القيمة التعاقدية(التعاملية)،ونجد أن التقييم الجمركي حسب المادة السابعة من الجات يأخذ بعين الاعتبار مفهوم البيع، مفهوم الوقت و مفهوم السعر في تحديد القيمة لدى الجمارك.

- **مفهوم البيع**: إن مفهوم عملية البيع لم يحظى بتعريف دقيق وواضح من خلال المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة، حيث أهملت بعض المعطيات التي تدخل في إطار الصفقة التعاقدية، بل اكتفت بالإشارة إلى بعض العمليات التي لا تدخل في نطاق عمليات البيع والمتمثلة في:

  – البضائع المؤجرة والمستأجرة

  – البضائع المودعة

  – التسليمات المجانية

- **مفهوم الوقت** : إن المادة السابعة من الجات لا تضع شروط ولا معايير متعلقة بعنصر الوقت بل تعمل بالقيمة التعاملية بغض النظر عن الوقت الفاصل بين تاريخ إبرام عقد البيع وتاريخ الاستيراد فهي تأخذ بعين الاعتبار لتحديد القيمة الجمركية تاريخ تسجيل التصريح لدى مصالح الجمارك.

- **مفهوم السعر** : إن مفهوم السعر عبارة على السعر المدفوع فعلا أو الذي سيدفع فإنها تعني السعر الإجمالي الذي دفعه أو سيدفعه المشتري للبائع وذلك حتى تؤخذ بعين الاعتبار التخفيضات في السعر نظرا لوجود دين في ذمة المصدر إزاء المستورد.

– الطرق الاحلالية :

بعد أن تطرقنا إلى المفاهيم الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد القيمة لدى الجمارك حسب المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، نعرض في العنصر الموالي الطرق الإحلالية التي نصت عليها هذه الاتفاقية في حالة ما إذا رفضت إدارة الجمارك تحديد القيمة الجمركية على أساس القيمة التعاملية، و تجدر الإشارة إلى أن هذه الطرق تطبق حسب ترتيب منهجي، بمعنى لا يجوز اللجوء إلى طريقة إلا في حالة تعذر استعمال الطريقة.وتتمثل الطرق فيما يلي :

1 – طريقة المقارنة :

عندما يتعذر على إدارة الجمارك رفض القيمة الجمركية ، يجوز لها اللجؤ إلى أول طريقة إحلالية و التي تتمثل في البحث عن عملية استيراد بضاعة مماثلة أو مشابهة تستخدم لإيجاد القيمة الجمركية المناسبة للبضاعة المستوردة محل التقييم.

1 4 – طريقة القيمة التعاقدية للبضاعة المماثلة:

إن تطبيق هذه الطريقة لا يكون إلا بعد رفض القيمة التعاملية حيث تلجأ إدارة الجمارك إلى تحديد القيمة الجمركية وفقا لطريقة القيمة التعاملية للبضائع المماثلة والتي تقوم على مقارنة الصفقة المراد تحديد قيمتها التعاملية مع صفقة أخرى تستجيب للشروط الموضوعة من طرف القيمة التعاقدية حيث تكون المميزات

الأساسية مشتركة بينهما، و المقصود بالبضاعة المماثلة تلك البضاعة التي يكون لها نفس المنشأ و تكون مشتركة في المميزات الفيزيائية و الموضوعية.

1 2 – طريقة القيمة التعاقدية للبضاعة المشابهة :

في حالة غياب البضائع المماثلة، فإن إدارة الجمارك تقوم بتحديد القيمة لدى الجمارك على أساس البضائع المتشابهة .ونجد أن هذه الطريقة تشبه الطريقة السابقة، و يكمن الاختلاف بينهما في طبيعة البضائع محل المقارنة حيث هذه الطريقة البضائع تكون مشابهة عوض أن تكون مماثلة.

والمقصود بالبضائع المشابهة هي تلك البضاعة التي تختلف في بعض خصائص البضاعة محل التقييم إلا أنها تستعمل لنفس الغرض.

في حالة تعذر تحديد القيمة لدى الجمارك حسب الطريقتين السابقتين فإنها تلجأ إلى تحديد القيمة وفق الطريقة الاستنتاجية أو طريقة القيمة المحسوبة.

2 – الطريقة الاستنتاجية :

في حالة صعوبة تحديد القيمة الجمركية بواسطة الطريقتين السابقتين، تطبق طريقة أخرى وهي الطريقة الاستنتاجية و التي تقوم على أساس تحديد القيمة حسب السعر الذي تم به بيع البضائع في بلد الاستيراد و في فترة محددة بثلاثة أشهر بعد الاستيراد مع طرح بعض العناصر من هذا السعر والمتمثلة في:

-العمولات و هوامش الربح والمصاريف المتعلقة بعملية البيع في البلد المستورد.

– المصاريف التي تتوسط عملية الاستيراد و عملية التسويق مثل مصاريف التخزين، النقل و التأمين داخل البلد المستورد.

– الضرائب و الرسوم الجمركية

– كما يجب أن لا تكون هناك علاقة بين البائع والمشتري.

إن هذه الطريقة يمكن استعمالها قبل تطبيق الطريقة الاستنتاجية أو بعدها وذلك حسب طلب المصرح، و تتمثل في إعادة تكوين سعر البضاعة المستوردة، انطلاقا من العناصر الداخلة في صناعة هذا المنتوج، حيث القيمة لدى الجمارك حسب هذه الطريقة تساوي إلى:

– تكلفة المواد الأولية وتكلفة عمليات التصنيع

– مجموع الربح و التكاليف العامة

تكلفة النفقات الأخرى

و تطبيق هذه الطريقة يفترض إمكانية الاتصال بمصدر البضاعة المراد تحديد قيمتها لدى الجمارك.

3 – طريقة الملجأ الأخير:

إذا تعذر على إدارة الجمارك تحديد القيمة التعاملية للبضاعة المستوردة حسب الطرق الإحلالية السابقة فإنها تلجأ إلى تطبيق قاعدة أخرى للتقييم تسمى قاعدة الملجأ الأخير والتي ترتكز على استعمال وسائل معقولة ومطابقة للمبادئ المنصوص عليها في المادة السابعة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة .بصفة عامة فإن القيمة التعاملية للبضاعة المحددة حسب هذه الطريقة يجب أن تختلف عن:

- أعلى أو أدنى قيمة ممكنة
- سعر البضاعة في البلد المصدر
- كل قيمة وهمية أو تعسفية